تصور مقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا في ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية

إعداد

علي محمد عمر العجيل *

مقدمة:

تزايد الاهتمام بنظم الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي والجامعي بشكل كبير منذ التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن ،حيث اتجهت معظم الدول إلى الأخذ بنظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي ؛ويرجع سبب هذا الاتجاه إلى انخفاض المعايير الأكاديمية نتيجة للتوسع الكبير في مؤسسات التعليم الجامعي وزيادة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم الجامعي ،وعدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات سوق العمل، وانخفاض التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم الجامعي نتيجة للأزمات المالية وزيادة التنافس بين مؤسسات التعليمية خاصة بعد التوجه إلى الخصخصة ،مما أدى إلى ضرورة توفير الحد الأدنى من معايير الجودة في المؤسسات التعليم الجامعي لمواجهة هده التحديات.

ويعد فكر الجودة من المبادئ الإسلامية الراسخة، يقول الله تعالى: « إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا» [i]، لذلك كانت مطالبة الرسول (صل الله عليه وسلم)أن يتقن الإنسان عمله،فقال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلا أَنْ يُتْقِنَهُ» [ii]،وهنا تأكيد من النبي صلى الله عليه وسلم على حسن أداء العمل.

والاعتماد من اعتمدَ ، واعتمدَ على يعتمد اعتمادًا ، فهو مُعتمِد من مصدر اِعْتِمادٌ. اِعْتَمَدَ أُسْلوباً جَديداً: اِتَّخَذَ،واِعْتَمَدَ الهَدَفَ: قَصَدَهُ،واِعْتَمَدَ القَرارَ: وَافَقَ عَلَيْهِ وَأَمَرَ بِإِنْفاذِهِ،واعتمد على الكتاب والسُّنَّة: ركن إليهما وتمسَّك بهما،اعتمد الرئيسُ الأَمرَ: وافق عليه ، وأَمر بإنفاذه[iii].

ولمواجهة التحديات السابقة سعت معظم الدول إلى تبنى نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي ومن بين تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية؛حيث سبقت دول العالم في تأسيس مجالس قومية غير حكومية لوضع معايير الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والجامعي لضمان جودتها وتقويم برامج التعليم ومنحها والاعتراف بها[iv].

---

* بحث مشتق من رسالة دكتوراة

كما اتجهت جمهورية مصر العربية إلى الاهتمام بتطبيق نظام الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي والجامعي ، وتبنت الدعوة المتكررة إلى الأخذ بنظام الاعتماد واعتباره وسيلة لتقدمها ومدخلا لتطويرها ،وبالفعل تم إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ م[v].

وفي ليبيا بدات أولى خطوات الأخذ بنظام الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في عام ٢٠٠٤ م ،حيت صدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقا) قرار رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤م بشأن تنظيم الجهازي الإداري للجنة الشعبية العامة للتعليم العالي والبحت العلمي (سابقا) ؛حيت تضمن القرار استحداث إدارة جديدة تحت مسمى إدارة البحوت ومراقبة الجودة في التعليم العالي ،واعطيت لهده الإدارة مهام وضع اللبنة الأولى لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي والجامعي [vi].

ومع حلول عام ٢٠٠٦ م، صدر قرار رقم ((١٦٤)) عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا) بشأن إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي[vii].

في ضوء ما سبق فهذا البحت يسعى إلى تقديم تصور مقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي الليبي في ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية.

مشكلة البحث:

نظراً لحجم التحديات التي تواجهها الدولة الليبية في المرحلة الحالية لمستويات التعليم الجامعي، سواءً تلك التي يفرضها التقدم العلمي أم تلك الناجمة عن محاولة الاندماج في ظاهرة العولمة أو المشروعات الإقليمية، أم تلك الناجمة عن زيادة الإقبال على التعليم الجامعي، ورغم وجود مركز وطني لضمان الجودة والاعتماد في ليبيا يتبع وزارة التعليم العالي بقرار رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٠٦[viii]؛ فهناك تناقص في الكفاءة الداخلية للتعليم في ليبيا، ويليه تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية لمخرجاته، واطراد التدهور فيها، فإن معدل الكفاءة في جامعة من الجامعات الليبية منخفض. وهناك تحديات على المستوى المجتمعي والفني[ix]، من غياب المعايير الوطنية التي يجب الاسترشاد بها في تقييم أداء البرامج العلمية بالجامعات. وقد أخفقت السياسات التعليمية في ليبيا في إنجاز القسم الأكبر من الأهداف الخاصة بالارتقاء بجودة الجامعات، وبالتالي هناك تدنٍ في جودة الجامعات الليبية بشكل عام[x].

وعلى الرغم من ازدياد عدد الجامعات الليبية (حيث بلغ عددها ٢٤ جامعة) والتوسع الأفقي في التعليم الجامعي؛ فإن هذا التوسع الأفقي لم يقابله تحسنُ في مستوى الخرجين، وكدلك ضعف

البحث العلمي وعدم القدرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي، وضعف الصلة بالمجتمع المحلي وغياب الاستقلال الأكاديمي، وضعف المرافق وقلة التسهيلات[xi].

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي :

كيف يمكن وضع تصور مقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي الليبي؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما العلاقة بين مفهومي نظم الجودة والاعتماد؟
- ما دواعي تطبيق نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي؟
- كيف يمكن الافادة من نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية في وضع تصور مقترح لتطويرنظم جودة واعتماد التعليم الجامعي الليبي؟

منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي منهج البحث المقارن معتمداً على عدة خطوات منها الوصف للتعرف على مفهوم نظم الجودة والاعتماد والعلاقة بينهما ،والأهداف ،والدواعي ،والمراحل ،وايضا التعرف على الجهات المسؤولة على الاعتماد ،ثم خطوات التحليل والتفسير لنظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية مصر العربية تمهيدا لوضع تصور مقترح للاستفادة من خبرتي الدولتين في تطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا.

حدود الدراسة:

للدراسة مجموعة من الحدود تتمثل في:

*لحدود الموضوعية: يركز البحث الحالي على كيفية تطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا، في ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية في مجال نظم الجودة والاعتماد، .

*الحدود المكانية: تتضمن دول المقارنة: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية ، وذلك بسبب تقدم الولايات المتحدة الأمريكية في مجال نظم الجودة والاعتماد ، وكذلك الحال بالنسبة لجمهورية مصر العربية في القارة الإفريقية، ويزيد من أهميتها تقارب العوامل الاجتماعية والثقافية بينها وبين ليبيا، ولاسيما إنهما بدءا العمل بنظام الجودة والاعتماد في الفترة ذاتها، وفي ضوء الإطار الفكري لهذه النظم وفقا للاتجاهات الحديثة

أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم نظم الجودة والاعتماد وعلاقة بينهما.
- تحليل خبرة كل الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية في مجال نظم الجودة والاعتماد.
- وضع تصور مقترح من خلال الإفادة من خبرات دول الدراسة وليبيا.

أهمية البحث:

يمكن تحديد بعض اوجه اهميته فيما يلي:

- إن دراسة نظم جودة واعتماد التعيم الجامعي مطلب مجنمعي تفرضه طبيعة العصر الحديث بما يتسم به من التسارع التكنولوجي والتقدم العلمي.
- يتجاوب هدا البحث مع الاتجاهات العالمية التى تؤكد على جودة التعليم الجامعي.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التى أجريت وتناولت موضوع الجودة والاعتماد ما يلي:

أ- دراسات عربية:

1- مصطفي عبد الله محمود ومحمد عمر شقلوف (٢٠١٥)[xii].

وهي بعنوان: التخطيط الإستراتيجي وأثره على تطبيق متطلبات محاور الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة ميدانية على كليات جامعة سرت – ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم التخطيط الاستراتيجي وتحديد مدى تطبيق عناصر هذا المفهوم في الكليات العلمية بجامعة سرت، وكذلك التعرف على مدى تطبيق محاور الجودة الشاملة بالكليات المختلفة كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها الدعوة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم التخطيط الاستراتيجي و تأكيد على ضرورة إيلاء أهمية أكبر لتطبيق محاور إدارة الجودة الشاملة.

2- سوسن شاكر مجيد (٢٠١١)[xiii].

بعنوان: ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية (الأهداف، الإجراءات، النتائج).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنجح التجارب الدولية في مجال تأسيس هيئة ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي وبرامجه، والتعرف على أهم المعايير والخطوات التي ينبغي للمؤسسات التعليمية اتباعها لضمان جودة البرامج الأكاديمية باستخدام منهج مقارن للمقارنة

بين التجارب الدولية، وقد أوضحت الدراسة أن تجربة الولايات المتحدة في مجال الاعتماد الأكاديمي تتصف بالتميز لكونها تنطلق من الجامعات ذاتها حيث تسعى الجامعات طوعياً للحصول على الاعتماد الأكاديمي، وتسعى جامعات الولايات المتحدة للحصول على الاعتراف من مؤسسات الاعتماد المهنية، حيث أوضحت وجود جمعيات مهنية متعددة لأغلب التخصصات في الولايات المتحدة.

3- أميرة رمضان عبد الهادي حسن(٢٠١٠) [xiv].

بعنوان: نظم الاعتماد الجامعي في بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها بمصروهدفت الدراسة إلى التعرف على الاعتماد الجامعي من حيث المفهوم، والأهمية، والأسس والمبادئ، والأنواع والمراحل، والإجراءات والمجالات، والوقوف على واقع نظم الاعتماد الجامعي في بعض الدول الأجنبية، وواقع نظم الاعتماد الجامعي في مصر، والإفادة من خبرات بعض الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة في تطوير نظام الاعتماد في مصر وتوصلت الدراسةإلى التحول في علاقة الجامعة بالمجتمع من خلال أشكال متعددة منها الشراكة والتحالفات والخدمات المتبادلة مع المؤسسات التعليمية والإقليمية والعالمية.

ب- الدراسات الأجنبية:

1- Ali Mahmoud Ali Alsanousi (2017)[xv].

بعنوان: تأثير جودة التعليم العالي على النمو الاقتصادي في ليبيا

هدفت الدراسة إلى فهم كيفية اسهام جودة التعليم العالي بشكل إيجابي في زيادة النمو الاقتصادي في ليبيا ودراسة درجة الارتباط بين هذين المتغيرين، ولقياس العلاقة بين جودة التعليم العالي والنمو الاقتصادي في ليبيا وخلصت الدراسة إلى أن جودة التعليم العالي هي أقوى وسيط بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي ، وكدلك إسهام التعليم العالي في التنمية الوطنية من خلال إنتاج مهارات وكفاءات أعلى للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

2- Ghada Barsoum (2017)[.xvi]

بعنوان: الجودة التربوية والحوكمة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص فى مصر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفرق بين مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة في مصر من حيث أساليب التدريس ونهج تقييم الجودة ومشاركة الخريجين، ،وقد أوصت الدراسة بربط تحليل التشابه بين نوعي المؤسسات بنهج حوكمة الدولة وتركيزه على مدخلات التعليم، والتوصية بالتحول إلى نظام للمساءلة يركز على مخرجات التعليم وأدائه.

3-John Robert Hall (2012)[xvii].

بعنوان: فعالية الاعتماد الإقليمي في المؤسسات بعد الثانوية في الولايات المتحدة.

هدفت الدراسة إلى استطلاع رأى القيادات التعليمية في التعليم الجامعي لتحديد تجربتهم في اعتماد التعليم، وكذلك وجهات نظرهم للنموذج الرقابي الأكثر فاعلية في مؤسسات التعليم العالي ، بالإضافة إلى توضيح مدى نجاح الطلاب في هذا المجال وتحفيزهم علي الاستثمار والابتكار في المؤسسات التعليمية، وتوضيح القدرة على الإشراف والجودة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إجراء بحوث إضافية لتحديد مستوى الرقابة الفعالة في التعليم العالي وتحديد أفضل نموذج لها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري لنظم جودة واعتماد التعليم الجامعي والعلاقة بينهما مع كيفية وضع تصور مقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا وتناولت هده الدراسات عدة محاور منها: ومنها ما تناول التخطيط الاستراتيجي وأثره على تطبيق متطلبات محاور الجودة في التعليم الجامعي مثل دراسة محمود وشقلوف،ومنها ما تناول المعايير المستخدمة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مثل دراسة مصطفى ،وهناك دراسات تناولت الاعتماد الجامعي من المفهوم والأهيمة والأسس والمبادي والأنواع مثل دراسة اميرة حسن، ودراسة سوسن مجيد التى تناولت ضمان الجودة والاعتماد، ودراسة برسوم تناولت الجودة التربوية والحوكمة في مؤسسات التعليم العام والخاص في مصر،ودراسة روبرت تناولت فعالية الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم بعد الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة على أهمية البحث في مجال الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التأكيد على الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وتختلف الدراسات السابقة عن البحث الحالي كونه يسعي إلى تقديم تصور مقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي بليبيا من خلال الاستفادة من خبرات دول الدراسة.

خطوات البحث:

يسير البحث الحالي وفقا للخطوات التالية:

أولاً:الاطار النظري للبحث والذي يشمل التعريف بمفهوم نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي واهدافهما ومبررات اعتماد المؤسسات الجامعية ومراحل وأنواع الاعتماد.

ثانياً: خبرات بعض الدول في مجال نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي وتشمل خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية.

ثالثاً:تقديم التصور المقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا.

الإطار النظري للبحث:

أ- مفهوم نظم الجودة والاعتماد:

سأتناول عرض لهده المفاهيم وفق التالي:

١ – مفهوم النُّظم:

النظام في مفهومة اللغوي، يعني: التأليف، والتركيب، والدمج بين الأجزاء؛ يقول العلامة ابن منظور في قاموسه لسان العرب" كل شئ قرنته بآخر، أو ضممت بعضه إلى بعض؛ فقد نظمته". والجمع أنظمة، ونظم، ويعرفه الدكتور بيومي ضحاوي بأنه" مجموعة من المكونات المترابطة في كل واحد، وبينها علاقات تفاعلية منظمة وعلاقات تبادلية مع النظم الأخرى بغرض بلوغ هدف أو مجموعة من أهداف محددة [xviii].

٢- مفهوم الجودة لغة تعني الشئ الجيد ، وجود الشئ بمعنى صيره جيدا[xix].

وتتعدد المفاهيم الاصطلاحية للجودة ومن بينها:

أنها مجموعة الخصائص والمميزات التي تتصل بالمنتج التعليمي، وقدرتها على تلبية احتياجات الطالب وسوق العمل والمجتمع والجهات الداخلية والخارجية المنتفعة كافة.

ومن المعروف أن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مناسبة للابتكار والإبداع ضماناً للوفاء بالاحتياجات آنفة الذكر[xx]، كما تعني الدقة والإتقان عبر الالتزام بتطبيق المعايير القياسية للأداء [xxi].

٣- مفهوم الاعتماد:

تشتق كلمة الاعتماد في اللغة العربية من "عَمد"، حيث نجد "اعتمد الشيء، ويقال "اعتمد الرئيس الأمر": وافق عليه وأمر بإنفاذه، وبهذا يكون معنى الاعتماد: الإقرار والموافقة والمصادقة عليه. أما في اللغة الانجليزية فتشتق كلمة الاعتماد Accreditation من الفعل اعتمد Accredit بمعني يفوض، أو يصادق على الشيء، ويجعله معتمداً[xxii]، وقد تعددت المفاهيم الاصطلاحية للاعتماد ومن بينها ما يلي:

"عملية تقويم واعتراف وإجازة لبرنامج دراسي تقوم به منظمة أو هيئة علمية متخصصة، وتقرر بأن البرنامج يتحقق- أو يصل إلى الحد الأدنى الضروري من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفا من قبل هذه المنظمة أو الهيئة، والهدف الأساسي من هذه العملية طمأنة الرأي العام بأن

هذا البرنامج ذو كفاءة أو مهارة تحقق تطلعاته أو طموحاته في الحصول على خريجين مؤهلين تأهيلاً عالياً"[xxiii])، وهناك تعريف آخر يعتمد على الإجراءات الخاصة بالتقييم، وهو: بأنه "مجموعة من الإجراءات الخاصة بتقييم الجودة التي تهدف إلى الاعتراف بالبرامج الدراسية، أو الاعتراف بالمؤسسة من قبل هيئة مستقلة غير حكومية تضم مجموعة من الخبراء والمشاركين في المجتمع"[xxiv].

ب- أهداف نظم الجودة والاعتماد:

تتضمن أهداف نظم الجودة ،و أهداف الاعتماد الآتي:

١- أهداف نظم الجودة:

تهدف نظم الجودة إلى الأهداف التالية:

• تحسين عملية تقييم الأداء المؤسسي ؛ والارتقاء بمستوى الأداء، والتحسين المستمر للبرامج الدراسية [xxv].

• تأكيد الجودة والنوعية في التعليم، ويتطلب ذلك تجويد العملية التعليمية وتطويرها بكل عناصرها وأبعادها، وإعادة النظر في التعليم الجامعي وفلسفته وبنيته [xxvi].

•الارتقاء والنهوض بمؤسسات التعليم المختلفة، وربط مؤسسات التعليم الجامعي بالمجتمع وبسوق العمل [xxvii].

٢- أهداف الاعتماد:

يساعد الاعتماد على تحقيق رضا الطلاب والخريجين، وتحسين مستويات جودة الخدمة التعليمية، وتحسين المركز التنافسي للخريجين في سوق العمل[xxviii]؛ وتتضمن أهداف الاعتماد ما يلي:

- توكيد الجودة:حيث يعد الاعتماد الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها توكيد الجودة[xxix]

- إتاحة الفرصة للحصول على الدعم المالي من الدولة مثل الولايات المتحدة[xxx].

- تسهيل عملية تحويل الطلاب: حيث إن الاعتماد له دور مهم في تحويل الدراسين بين المقررات المختلفة، والكليات والجامعات المختلفة[xxxi].

- إيجاد الثقة لدى أصحاب العمل في الخريجين [xxxii].

ج- مبررات الأخذ بنظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي:

هناك عدد من العوامل والمبررات للأخذ بنظم الجودة من أهمها [xxxiii]:

١- تحديات داخلية:

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي: تزايد الإقبال على التعليم الجامعي بشكل كبير جداً في العصر الحالي خاصة في الدول النامية، حيث انتقل الالتحاق من النخبة إلى الكتلة إلى العالمي.

- خصخصة التعليم الجامعي: نظراً لزيادة تكلفة احتياجات التعليم الجامعي وعدم كفايتها، لجأت العديد من الدول التي كانت تعتبر التعليم من مسئولية الدولة(خدمات حكومية)، إلى فتح الباب للقطاع الخاص ليتكفل بالتعليم، بل السماح للدول الأجنبية للاستثمار في التعليم الجامعي.

- التغير في متطلبات سوق العمل: أدت الثورة التكنولوجية المعلوماتية والتكتلات الاقتصادية إلى حدوث تغييرات جوهرية في سوق العمل، حيث اختفت بعض المهن والوظائف وظهرت مهن وتخصصات جديدة.

- ترشيد الإنفاق: نظراً لزيادة التحاق الطلبة بمؤسسات التعليم الجامعي وتنوع احتياجاتهم، تواجه الحكومات عدم كفاية الدعم المالي المخصص لها.

- الحراك الأكاديمي والمهني: أدت زيادة أعداد الطلبة المتوجهين للدراسة بالخارج إلى اعتماد الكثير من البلدان المصدرة للطلبة على آليات ومعايير جادة.

- تصدير التعليم العالي: قامت مؤسسات مختلفة من بعض الدول بتصدير برامجها التعليمية عن طريق فتح فروع لمؤسسات تعليمية .

- البطالة المتزايدة: يواجه الخريجون عوائق تتمثل في عدم حصولهم على وظائف ومهن بعد تخرجهم، ويرجع ذلك إلى تدني نوعية مخرجات التعليم العالي من حيث التحصيل المعرفي وضعف المهارات والقدرات، وانخفاض المستوى الثقافي.

- الحاجة إلى نظام متطور للمحاسبية: على الإنتاجية وللمراجعة والتقويم ومحاولة التوصل إلى معرفة حقيقية لتطوير الأداء والإنتاجية وإتقانها[xxxiv].

٢- التحديات الخارجية:

إن الحياة تزخر بالعديد من المتغيرات والتحديات العالمية المعاصرة التي تدعو التعليم الجامعي إلى ضرورة تطويره والارتقاء بمستواه من كافة الجوانب، وفيما يلي عرض موجز لطبيعة أهم التحديات التي تشكل ملامح القرن[xxxv]:

- التقدم العلمي والتكنولوجي: شهد العالم تقدماً علمياً سريعاً لم يسبق له مثيل، وقد فرض هذا التقدم على التعليم أن يكون تعليما من أجل الجودة.

– العولمة: تعتبر العولمة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه العالم بكافة قطاعاته، كما تمثل بوابة الانفتاح على العالم.

– التغيرات الاقتصادية: اتسم النظام العالمي الجديد بالتغيرات الاقتصادية العالمية، التي منها حرية التبادل التجاري وتدفق الأموال من خلال المنظمات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والتجارة الإلكترونية والتكتلات الاقتصادية[xxxvi].

ويمكن إجمال الأسباب الداعية إلى الأخذ بنظم الجودة والاعتماد في خمسة أسباب هي:[xxxvii]

– الانتقال من النخبة إلى الكتلة ومن الكتلة إلى العالمية في الالتحاق بالتعليم الجامعي، وهو ما أدى إلى مخاوف من تدني المستوى الأكاديمي للتعليم.

– فقدان أصحاب المصلحة الثقة في قدرة مؤسسات التعليم الجامعي على الحفاظ على أهمية برامجها في التنافس.

– انخفاض تمويل الحكومات للتعليم الجامعي بسبب القيود المالية.

– زيادة القدرة التنافسية داخل نظم التعليم العالي.

– مطالبة الجهات المعنية والمسؤولة عن التعليم بالشفافية عند وضع البرامج التعليمية الاعتماد:

د– مراحل إجراءات الاعتماد:

وتمر عملية الاعتماد لمؤسسات التعليم الجامعي بالإجراءات الآتية في معظم دول العالم[xxxviii]:

أولاً: وضع المعايير الخاصة بالاعتماد:

إن وضع المعايير **standards** تتعلق بمستويات إحراز وبلوغ أي محك**criteria** وهي التي تقيس القيمة باعتبارها مؤشرا للكيف والنوعية والتي تعتبر أساسية لتخمين البرنامج وتقييمه، ثم استخدام المحك كأساس للمقارنة وكمنطلق للحكم على قيمته [xxxix].

ثانياً: الدراسة الذاتية (التقييم الذاتي):

إن الدراسة الذاتية عملية ومنتج في آن واحد، ويعد الهدف من الدراسة الذاتية قياس الإنجازات حسب اتباع المؤسسة لأهدافها العلمية والتربوية والفلسفية، ويعتمد على مدى قدرة المؤسسة على ربط أهدافها وإنجازاتها من خلال عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة الجدد والخريجين والبحوث المنشورة والإنجازات التقنية– بالأهداف العليا التي رسمتها لنفسها[xl]، ويقتضي هذا أن يقوم كل العاملين بالمؤسسة بتقييم ذاتي لأعمالهم التربوية، والتي تعد مؤشراً إيجابياً لجودتها في تطورها الذاتي[xli].

ثالثاً: الزيارة الميدانية:

إن الهدف من الزيارة هو تقييم مدى نجاح المؤسسة التعليمية لتلبية المعايير التي وضعتها الجهة المانحة للاعتماد، وتقييم طرق إدارة المؤسسات التعليمية لجودة ما تقدمه من تعليم وما تمنحه من درجات علمية وفق المعايير الأكاديمية [xlii]، وعادة ما تستمر هذه الزيارة لمدة تتراوح ما بين يومين إلى أربعة أيام حسب كل دولة ونظامها وحسب حجم العمل[xliii]، وتقوم الجهة المانحة للاعتماد بتشكيل لجنة أو عدد من اللجان المختصة لدراسة الوثائق التي قامت بتقديمها المؤسسة التعليمية الراغبة في الاعتماد، ثم تقوم اللجنة بزيارة أو عدة زيارات ميدانية لمواقع البرامج والمؤسسات لكي تتأكد من مصداقيته ومن تطابق الدراسة الذاتية، ثم تقوم وكالة الاعتماد بتقويم تقرير الدارسة الذاتية [xliv]

رابعاً: الحكم من قبل منظمة الاعتماد:

بعد الانتهاء من الزيارة الميدانية، يقوم الفريق الزائر بكتابة تقرير شامل ومفصل عن المؤسسة محل الاعتماد، على أن يتضمن هذا التقرير مظاهر القوة، ومظاهر الضعف بالمؤسسة، ومظاهر الاتفاق والاختلاف مع تقرير الدراسة الذاتية، ويسلم إلي هيئة الاعتماد، مرفقاً معها التوصيات التي يراها الفريق فيما يتعلق بحالة اعتماد المؤسسة التعليمية[xlv]. ولكل دولة آلية في تطبيق نتائج المنظمات المختصة بالاعتماد او إصدارها.

خامساً: المراجعة الدورية الخارجية:

تخضع المؤسسات والبرامج المعتمدة لمراجعة دورية من قبل منظمات الاعتماد للحفاظ على وضع الاعتماد[xlvi]، وتتراوح هذه المراجعات ما بين سنة أو سنتين وعشر سنوات على حسب نظام لهيئات الاعتماد.

ثانياً:خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية في مجال نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي:

أ- خبرة الولايات المتحدة الأمريكية:

تشير الأدبيات إلى أن بداية إنشاء هيئات الاعتماد بالولايات المتحدة ترجع إلى عام ١٧٨٤، وذلك بإنشاء أول منظمة للاعتماد في ولاية نيويورك، وقد سميت مجلس الحكام بولاية نيويورك"The Board of Regents of The State of New York،

يتسم نظام الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية بالعراقة والتنوع، وينظر إلى الاعتماد في السياق الأمريكي باعتباره علامة للجودة إذ تعد أكثر الدول خبرة في مجال الاعتماد ونظم الجودة، كما أنها تعد أول من راعت مبدأ التوازن في الحرية والجودة، حيث سمحت بانتشار المؤسسات

التعليمية، وفي ذات الوقت أنشأت الآليات المناسبة المتابعة لجودة أداء هذه المؤسسات، وهي من أولى الدول التي طبقت نظام الاعتماد في المؤسسات الجامعية، ويعد قرار الاعتماد من أهم العوامل التي تستند إليها الإجراءات والقرارات الرسمية المتعلقة بالتمويل والتعيين بالوظائف المختلفة [xlvii].

وقد ظهرت اتجاهات عديدة في أمريكا تؤكد أهمية الإصلاح التعليمي المتمركز حول المعايير،وصاحب ذلك التوجه تأكيد مجموعة من المعايير وتتضمن ما يلى[xlviii]:

– معايير للمحتوى: وتؤكد على ضرورة توصيف ما يجب أن يعرفه الطالب، وما يتعلمه في المواد الأخرى كاللغة على سبيل المثال، والمواد الأكاديمية.

– معايير الأداء: وتتضمن أمثلة ووصفاً لكيفية أداء الطالب بطريقة جيدة في جميع المواد لإظهار ما لديه من معرفة ومهارات مكتسبة تتضح في فعالية المحتوى.

– معايير الفرص التعليمية: وتتحدد من خلال فهم طبيعة المدخلات التعليمية والموارد اللازمة لتلبية احتياجات الطالب وتوقعاته المرتبطة بالجامعة والأداء.

وتتصف نظم الاعتماد الأمريكي بعدد من الخصائص يمكن إيجازها في أنها [xlix]:

– جهد خاص Privet Effort، فمؤسسات التعليم تنظم نفسها وتعتمد على نفسها، ودون أن يكون للحكومة أي صلة أو علاقة مباشرة، ومن ثم يظل الاعتماد خارج الإطار السياسي.

– ذاتية التنظيمSelf–Regulating ، فالمؤسسات التعليمية تقوم كل منها بدورها، طبقاً للمعايير المقررة، ولذلك يطلق عليه نظم مراجعة أو تقييم النظراء للنظراء.

– اقليمية Regional، حيث يوجد في الولايات المتحدة ستة أقاليم اعتماد لمنح الاعتماد الأساسي لأكثر من٩٠% من مؤسسات التعليم العالي.

ولقد نشأ نظام الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية استجابة للعديد من المبررات التي استوجبت وجود آلية خارجية لضمان جودة المؤسسات التعليمية والبرامج الأكاديمية ، ومن أهم تلك المبررات ما يلي[l]:

– تتطلب برامج الدعم المالي للطلاب، بكافة مستوياتها الفيدرالية والمحلية، أن تكون المؤسسة التي يلتحق بها الطالب معتمدة.

– يطلب ممولو المؤسسات سواء كانت مؤسسات عامه أم خاصة الاعتماد بوصفه دليلاً على أن المؤسسة تعمل في ضوء الممارسة القياسية لمؤسسات التعليم العالي الأمريكي.

– تزايد عدم ثقة الأمريكيين في المؤسسات والمهنيين.

- الاستجابة لزيادة عدد مؤسسات التعليم العالي وعدم الثقة في اتساق المعايير الأكاديمية في كافة المؤسسات.

- أدى اهتمام الدولة بالمحاسبية إلى زيادة الاهتمام بالاعتماد [li].

أولا: فلسفة الاعتماد الجامعي الامريكي وأهدافه:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي طبقت آليات اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي بها لتتابع جودة أداء تلك المؤسسات من منطلق نفعي برجماتي، وهي الفلسفة السائدة في المجتمع الأمريكي ذاته، فالاعتماد له فوائد نفعية مباشرة لكل من الطلاب، والمستثمرين الممولين ومؤسسات التعليم العالي [lii]؛ فالاعتماد يساعد الطلاب الجدد في اختيار المؤسسات والبرامج الدراسية التي سيلتحقون بها، كما يساعد الممولين في تحديد المؤسسات والبرامج التي يمكن الاستثمار فيها، يساعد الاعتماد مؤسسات التعليم العالي نفسها في تحديد إمكانية في قبول بعض الطلاب المنقولين من مؤسسة أخرى طبقاً للساعات المعتمدة المنقولة، ويزيد من فرصتها للحصول على التمويل الفيدرالي، حيث يعد الاعتماد واحداً من الشروط التي تتخذها الحكومة الفيدرالية لمنح المساعدات المالية لطلاب مؤسسات التعليم العالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن فلسفة الاعتماد بالولايات المتحدة ارتبطت بمبدأ محاسبية مؤسسات التعليم العالي ، وضمان جودة برامجها وتحسين نوعيتها وطمأنة الطلبة والجمهور بما تقدمه، وإعطائهم تأكيداً بأنها تحقق الحد الأدنى من المعايير في مجال إعداد أعضاء هيئة التدريس والمناهج والطلبة وغيرها[liii].

ثانياً: أنواع هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة:

ونظراً للتنوع في مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، فإنه يوجد تنوع في الهيئات المسئولة عن منح الاعتماد، ويمكن حصر أنواع هيئات الاعتماد في أربعة أنواع:

١- هيئات اعتماد إقليميةRegional Accrediting Organization: وهي ست مؤسسات غير ربحية تعمل في ست ولايات، وتقوم بمراجعة المؤسسات التعليمية بصورة عامة ومنحها الاعتماد الإقليمي ، وتقوم بمراجعة شاملة لكل وظائف المؤسسات التعليمية التي يتم فحصها[liv].

٢- هيئات الاعتماد الوطنية ذات العلاقة بالديانةAccreditors National Faith Related: وهي منظمات تعمل على مستوى الدولة وتقوم بالتقييم الكلي لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي وتقوم على أساس الانتماء العقائدي والديني [lv].

٣- هيئات الاعتماد الوطنية المتعلقة بالمهنAccreditor Related-Career ational: وتعمل على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم بفحص ومراجعة مؤسسات تعليمية محددة،

والمؤسسات ذات الغرض الواحد القائم على إعداد المهنيين، المؤسسات التعليمية الهادفة للربح، مثل المجلس الوطني لاعتماد معلمي كليات التربية [lvi].

٤- هيئات الاعتماد البرنامجي Programmatic Accreditors: وهي منظمات تختص باعتماد البرامج المتخصصة، مثل برامج القانون والطب والهندسة والمهن الصحية وغيرها، ولا تهتم باعتماد مؤسسات التعليم العالي.

ثالثاً: خطوات وإجراءات الاعتماد في الولايات المتحدة:

تمر إجراءات الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الأمريكية طبقا لمجلس الاعتماد (CHEA)، بالخطوات التالية[lvii]:

• الدراسة الذاتيةself-study: هو إجراء تقوم المؤسسة التعليمية من خلاله بالتقويم الذاتي، لقياس ما تحقق من الأهداف الموضوعة، وتقدم تقريراً مكتوبا عن أداء المؤسسة على أساس معايير منظمة منح الاعتماد.

• دراسة تقرير الأقران: Peer report حيث يقوم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس الأقران في المهنة باستعراض تقرير الدراسة الذاتية وإبداء الملاحظات حوله.

• تقويم ميدانيOn-Site Evaluation: حيث تقوم المؤسسة المانحة بإرسال فريق إلى المؤسسة التعليمية لبحث كل ما يتصل بعمليات المؤسسة أو برامجها، ويقوم الفريق بإعداد تقرير يتم عرضة على إدارة المؤسسة بهدف تدقيق الحقائق الواردة به.

• إصدار حكم الاعتماد: حيث تقديم تقرير الفريق الزائر، وتقرير الدراسة الميدانية وأية مقترحات إلى المنظمة المانحة للاعتماد ثم تصدر قرارها باعتماد المؤسسة أو عدم اعتمادها.

• إعادة التقييم Reevaluation تقوم منظمات الاعتماد بالزيارات الدورية للمؤسسة التعليمية لترى مدى التزامها بمعايير الاعتماد والجودة من خلال الزيارة الميدانية في حلقات من(٥) لى (١٠) سنوات[lviii].

وينبغي التفرقة بين مصطلحين أساسيين يستخدمان في التعليم العالي بالولايات المتحدة،وهمامصطلح الاعتماد Accreditation ومصطلح الاعترافRecognition؛ حيث يتم الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي عن طريق هيئات الاعتماد من خلال إجراءات ترتكز على التقييم والدراسة الذاتية والمراجعة الذاتية ومراجعة النظراء طبقاً لمعايير هيئة الاعتماد لتحسين الجودة الأكاديمية والمساءلة العامة للمؤسسات والبرامج، أما الاعتراف فهو يتم لهيئات الاعتماد نفسها وليس لمؤسسات التعليم العالي ، حيث تخضع تلك الهيئات لعملية تقييم خارجي دوري، إما

عن طريق مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي (CHEA) أو من خلال قسم التعليم بالولايات المتحدة (USED)([lix]). ومن خلال استعراضنا للنموذج الأمريكي لنظام الاعتماد يمكننا أن نصل إلى مجموعة من المميزات يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن نظام الاعتماد والجودة في الولايات المتحدة الأمريكية نشاط غير حكومي.
- إن مؤسسات الاعتماد منظمات غير ربحية، ولها حكم ذاتي.
- إن إعادة الاعتماد تتم بدون شروط، ويتم من خلال الزيارات الميدانية.
- إمكانية احتواء نقاط الضعف في عملية الاعتماد.
- ظهور مفهوم الشراكة بوصفة مكون اساسياً للاعتماد بين الجمعيات المتخصصة بالاعتماد.
- يقوم على اللامركزية والتعددية والتنوع، كما أنه يتمتع بالشفافية والصراحة.

ب- خبرة جمهورية مصر العربية:

بدأت مصر تخطو خطوات فعالة نحو ضمان الجودة والاعتماد الجامعي بصدور القرار الوزاري رقم١٤٢٣ في ١٩٩٨/١٠/٣١ بتشكيل اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي برئاسة وزير التعليم العالي ، والتي من مهامها متابعة تنفيذ مشروع تطوير التعليم الجامعي، وتقويم نتائجه، ودراسة الاستراتيجيات التي تتبناها الوزارة وتطويرها، والإعداد للمؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي والجامعي الذي يرمي إلى وضع تصور يحدد الأولويات ومقترحات آليات التنفيذ التي يتطلبها تطوير التعليم الجامعي([lx]) .

وبناء على القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦م أنشت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education (NAQAAE) خلال عام ٢٠٠٧م، إذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧ بإقرار اللائحة التنفيذية للقانون، وحددت اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها في المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على شهادة الاعتماد، وقواعد إصدار شهادات الاعتماد وإجراءاتها وتجديدها وإيقافها وإلغائها، ونظام التظلمات والقواعد التي تكفل سرية تداول أية بيانات أو معلومات تتعلق بالمؤسسات التعليمية الخاضعة للتقويم ([lxi]).

والهيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية وتتبع رئيس الوزراء، وتتكون من (١٥) عضواً من خبراء التعليم في جميع المجالات، ولا تتعارض مصالح أي منهم مع أهداف الهيئة، ومن بين الخمسة عشر عضواً يوجد رئيس وثلاثة نواب، أحدهم لشئون التعليم العالي ، والآخر لشئون التعليم قبل الجامعي، والثالث لشئون التعليم الأزهري، وتمتد عضوية مجلس الإدارة لأربع سنوات

قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة، ولمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بصفة مؤقتة ببعض اختصاصاته أو بأداء مهمة محددة [lxii].

أولاً: فلسفة نظم جودة واعتماد التعليم المصري وأهدافه:

تقوم فلسفة نظم الجودة والاعتماد وأهدافها في التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية على ما يأتي:

– ضمان الجودة للتعليم، وتطويره المستمر بما يتوافق ومتطلبات خطط التنمية القومية، وتحقيق التنافس على المستويين المحلي والدولي.

– دعم دور المؤسسات التعليمية في بناء المعرفة وتنمية المهارات ونشر الثقافة وتعميق البحث العلمي وخدمة المجتمع.

– تعظيم مردود الاستثمار في التعليم لزيادة الناتج القومي، واعتباره أحد روافد زيادة الدخل القومي.

– كسب ثقة المجتمع ومؤسساته المختلفة ودعمه للهيئة باعتبارها كياناً للاعتماد معترفاً به عالمياً.

ثانياً: أنواع هيئات الاعتماد الجامعي بمصر:

في ظل الاهتمام بتطوير التعليم تم اصدار قرار جمهوري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بانشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية ،وتختص هده الهيئة باعتماد المؤسسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي والجامعي العام والخاص وهي هيئة مستقلة عن وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وتتبع رئيس مجلس الوزراء.

ثالثاً: مراحل اجراءات الاعتماد الجامعي بمصر:

وتم إجراءات الاعتماد بالتعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية بالمرحل التالية:

١.الدراسة الذاتية: تقوم المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد بإعداد دراسة تفصيلية وشاملة عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل.

٢. الزيارة الميدانية: تشكل الهيئة المانحة للاعتماد لجنة لدراسة الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة التعليمية، وتقوم هذه اللجنة بزيارة ميدانية للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة، وتجري عدداً من المقابلات الميدانية مع الأساتذة والإداريين والخريجين، كما تقوم بالاطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع الحالية.

٣. القرار النهائي: تقوم الجهة المسئولة عن منح الاعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة التعليمية، ومن لجنة الزيارات الميدانية.

– تعليق الباحث: نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تاريخاً طويلاً في مجال الاعتماد الجامعي، حيث يوجد فيها أقدم هيئات الاعتماد الجامعي في العالم، ويعود تاريخ نشأتها إلي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وذلك بإنشاء أول منظمة للاعتماد في ولاية نيويورك في عام ١٧٨٤م ولا تزال هذه المنظمة معترف بها إلى الآن، ويمكن تفسير تلك النشأة المبكرة لهيئات الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة تبنيها مفهوم اللامركزية .

أما مصر تأخرت كثيراً في الأخذ بنظام الجودة الاعتماد الجامعي وإنشاء هيئاته مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأتجهت مصر نحو الأخذ بنظام الاعتماد الجامعي وإنشاء هيئة قومية للاعتماد في ضوء مفهوم العولمة، والنظام العالمي الجديد، والاتفاقيات الدولية، وخاصة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS.

ثالثاً: تصور مقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا:

وفي ضوء تحليل الادبيات والدراسات السابقة وخبرات الدول موضوع الدراسة يستخلص الباحث منطلقات واليات تطبيق نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في لبيبا من خلال:

أ- منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من مجموعة من العناصر التى يبنى عليها الاساس لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي كما يلي:

1- الرؤية والرسالة:

يتطلب ان تكون لدى مؤسسات التعليم الجامعي رؤية واضحة ورسالة تدعو اليها ويشتق منها مجموعة من الأهداف القابلة للتنفيد وملاءمة لدور الجامعة الرئيس.

٢- أعضاء هيئة التدريس:

إن نجاح تطوير نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي الليبي يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى كفاية أعضاء هيئة التدريس القائمين على تدريس مقررات التعليم الجامعي.

ويقترح الباحث في إطار التصور المقترح لتطوير كفاءة وجوده أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية الآتي:

إنشاء مراكز متخصصة تحت اسم مركز تطوير التعليم الجامعي في كل جامعة كما في الجامعات الأمريكية ، تعمل على إعداد البرامج والندوات وورش العمل التي تؤدى إلى تحسين

مستوى التعليم الجامعي ، ويتولى هذا المركز الإشراف على إعداد عضو هيئة التدريس وتنميته وفق الآتي:

– عندما يحصل المعيد على الماجستير، ينبغي أن ينضم إلى دورة تدريبية مكثفة لا تقل مدتها عن ثلاثة أشهر يدرس خلالها بعض الجوانب النظرية والتطبيقية في العلوم التربوية، ويلم بالمهارات الأساسية اللازمة للعمل في هيئة التدريس الجامعي.

– تنظيم برنامج ندوات سنوي يدعى إليه كل أعضاء هيئة التدريس، بحيث يتناول قضايا التعليم الجامعي ومشكلاته والجامعة ووظائفها الثلاث.

– تنظيم مؤتمر سنوي على مستوى كل جامعة، ويختار لكل منها موضوع محوري مهم، يتناول إحدى القضايا الأساسية في مجال جودة التعليم الجامعي.

– أن يقوم المركز بإصدار نشرة ربع سنوية، تضم كل ما هو جديد في محال التعليم و البحوث.

– تنظيم برامج لربط أعضاء هيئة التدريس بقطاعات الإنتاج والخدمات ومجالات العمل التطبيقي المناسبة لتخصصاتهم.

٣– المناهج والمقررات التدريسية والبحث العلمي:

تعتبر المناهج والمقررات الدراسية والبحث العلمي بمثابة العمود الفقري في برامج التعليم الجامعي ، ولزيادة فاعلية المقررات والمناهج وتطويرها يقترح الباحث أن يتم:

– إدخال أحدث البرامج والمناهج التي تتماشى مع تكنولوجيا العصر كما هو الحال في الجامعات الأمريكية.

– تناول العديد من القضايا العالمية المعاصرة في المقررات التربوية والأكاديمية وجعل نظم الجودة ضمن المقررات.

– التأكيد على الدراسات التي تعمق الانتماء والولاء للوطن، والاعتزاز به وبتاريخه وحضارته، كما هو الحال في الجامعات المصرية.

– الاستفادة من الجوانب الإيجابية في تطبيق نظم جودة التعليم الجامعي لدول المقارنة.

– توفير فرص التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد وتدويل التعليم الجامعي.

٤– المكتبات والمباني والمعامل:

توفر المكتبات الجامعية في الولايات المتحدة المصادر والدوريات، والتقنيات الحديثة من خلال نظم المعلومات الحديثة، التي ترتبط بها الجامعات ومؤسسات البحث العلمي محلياً ودولياً، كما

يتوفر لها النظم الإدارية المتطورة والمنظمة والتسهيلات الخدمية، التي تيسر لأعضاء هيئة التدريس والباحثين أفضل بيئة بحثية ممكنة.

أما عن المعايير التي يجب أن تتوافر في المكتبات والمباني الخاصة بالجامعات الليبية فيقترح الباحث الآتي:

- تحديث المعامل في التخصصات المختلفة لتواكب المتغيرات العالمية والتكنولوجية المعاصرة.
- تحديث المكتبة عن طريق تزويدها بالكتب والمراجع بالإضافة إلى أجهزة العرض والإسطوانات التعليمية.
- إنشاء شبكة اتصال إلكترونية بالمكتبات المركزية للجامعات والجامعات العربية والأجنبية، ومكتبات بعض الشركات الكبرى لتسهيل الاطلاع والتبادل المعرفي، وهذا ما تم الاتفاق عليه مع منظمة اليونسكو في السابق.
- يمكن أن تكون الخدمات التي تقدمها المكتبة من تصوير ونسخ، وتدريب معلوماتي إلكتروني وخدمات استثمارية، من شأنها أن تدر بعض الأرباح التي يمكن استغلالها في تطوير المكتبة المركزية لكل جامعة.
- إن تتبنى الجامعة فكرة معارض الكتاب في مكتباتها، وذلك بإتاحة الفرصة لدور النشر لبيع إصدارتها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ومحبي الثقافة من أفراد المجتمع، ويتم ذلك من خلال دفعهم لرسوم العرض الذي من شأنه أن يصبح مورداً استثمارياً للجامعة يسهم في تطوير المكتبات وتزويدها بما تحتاج إليه.
- ضرورة توفير الشروط والمواصفات الفنية اللازمة لكل معمل أو ورشة على حدة وفق الأهداف المنشود تحقيقها منه، ومراعاة شروط الأمان الصناعي والسلامة المهنية اللازمة لتأمين العمل وكافة المباني والمعامل والتجهيزات.
- مراعاة الجوانب المعمارية المختلفة في التصميم عند بناء الورش والمعامل في التخصصات المختلفة، وتصميم المباني بمعرفة هيئة فنية على علم بوظائف وأهداف الكليات والتعليم الجامعي.

ب - آليات تنفيذ التصور المقترح:

لتحقيق التصور المقترح لابد من وضع مجموعة من الاليات على تحقيق هذا التصور وفق الآتي:

١- تحويل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية إلى الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد لتصبح هيئة مستقلة على غرار الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر بشرط أن تكون تبعيتها للسلطة التشريعية الليبية والمتمثلة الآن في البرلمان.

٢- منح الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد المقترحة الاستقلالية الكاملة لإدارة شؤونها الإدارية والمالية ودعمها في السنوات الخمس الأولى من الميزانية العامة للدولة.

٣- السماح للهيئة المقترحة بالتعاون وتوقيع الاتفاقيات مع الهيئات المناظرة لها من أجل تبادل الخبرات والاستفادة منها، وكذلك المشاركة في التقييم الخارجي للمؤسسات التعليمية كما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- ان تكون لقرارات الهيئة المقترحة دور في عملية تمويل الجامعات بأن يكون للجامعات التي تصدر بحقها قرار اعتماد نصيب أكبر في الميزانية العامة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة عند وضع معايير الجودة والاعتماد، وهم أولياء أمور الطلاب ومسؤولو القطاعات الحكومية ويمكن أن يمثل هذه القطاعات يمثلها مجلس التخطيط العام الليبي وخبراء مهنيون في مجال التعليم الجامعي وكذلك خبراء دوليون، وهذا معمول به في دول المقارنة.

٦- إصدار لائحة تنفيذية قانونية لتنظيم عمل الهيئة وتوضيح كل الاختصاصات بها، وهذا معمول به في جمهورية مصر العربية.

الملخص

هدف البحث الى إعداد تصور مقترح لتطوير نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في ليبيا من خلال الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية مصر العربية.

ولتحقيق تلك الأهداف تناول البحث اطاراً نظرياً ، ودراسة نظم الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية ونظم الجودة والإعتماد بمصر وتم استخدام المنهج المقارن ، حيث يعد هو الأنسب للدراسة الحالية، وقد تم التوصل الى تصور مقترح لتطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: **نظم الجودة ، والإعتماد ، والولايات المتحدة الأمريكية ومصر، وليبيا.**

Abstract

The aim of the research is to prepare a proposed scenario for the development of quality systems and accreditation in the university education in Libya by taking advantage of the experience of the United States of America and the Arab Republic of Egypt.

In order to achieve these objectives, the research dealt with a theoretical framework, the study of the accreditation systems in the United States of America, and the quality and accreditation systems in Egypt. The comparative approach was used, which is the most suitable for the current study.where aproposed strategy for the development of quality systems and accreditation of university education in Libya was down.

Keywords: **Quality Systems, Accreditation, USA, Egypt, Libya**

المراجع

[i]– **سورة الكهف ، الآية:٧.**

[ii]– **شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي ،٧ /٢٣٢،حديث رقم: ٤٩٢٩.**

[iii]– **محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر– بيروت،ط ٣، ج١، ص٢٠٢.**

[iv]– ماجدة محمد أمين، إيناس إبراهيم حويل، ماهر احمد حسن، الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كليه التربية ببني سويف، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥م ، ص٦٨٨.

[v]– السعيد السعيد بدير سليمان ، نظام ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية تصور مقترح ، مجلة كلية التربية بالاسماعيلية ، ع(١١)، ٢٠٠٨، ص٦٦.

[vi]– قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م.

[vii]– قرار اللجنة الشعبية العامة ١٦٤لسنة ٢٠٠٦ م.

[viii]– قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي(سابقاً) لسنة ٢٠٠٦م.

[ix]– صالح أحمد عبابنة، "تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي المجلد الرابع، ع)٨)، جامعة مصراتة، ليبيا، ٢٠١١م،، ص٧.

[x]– حسين مرجين، إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا، الواقع والمستقبل، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي٢٠١٧م، متاح ٥-٧-٢٠١٨م http://www.ssrcaw.org

[xi] – حسين مرجين، إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا، الواقع والمستقبل، مرجع سابق.

[xii]– مصطفي عبد الله محمود ومحمد عمر شقلوف، التخطيط الاستراتيجي وأثره على تطبيق متطلبات محاور الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة ميدانية على كليات جامعة سرت–ليبيا، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، فى الفترة من ٣-٥ مارس٢٠١٥م، ص ص٣٣٤-٣٥٠.

[xiii]– سوسن شاكر مجيد، ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية (الأهداف، الإجراءات، النتائج)، مؤتمر رابطة جامعات لبنان، المنعقد في الفترة من٢٩-٣٠ إبريل٢٠١١، ص ص١-١٩.

[xiv]– أميرة رمضان عبد الهادي حسن، " نظم الاعتماد الجامعي في بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها بمصر"، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، العدد ١٧، الإسماعيلية، مايو ٢٠١٠م، ص ص١-٩٠

[xv]– Ali Mahmoud Ali Alsanousi , The Effect of Higher Education quality on Economic Growth in Libya ,International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences 2017, Vol. 7, No. 3,pp.139-149.

[xvi]- Ghada Barsoum, Quality pedagogy and governance in private Higher Education Institutions in Egypt, Journal Africa Education Review Volume 14, 2017 , Issue 1 pp.193-211.

[xvii]- John Robert Hall, The Efficacy of Regional Accreditation Compared to Direct Public Regulation of Post-Secondary Institutions in The United states, Dissertation Presented to the Faculty of the Usc Rossier School of Education, University of Southern California ,in Partial Fulfillment of The Requirements for the Degree Doctor of Education, August 2012,pp.1-96

[xviii]– بيومي محمد ضحاوي ومحمد إبراهيم خاطر، نظم التعليم والاتجاهات العالمية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠١٥م، ص ص ٥٤-٥٦.

[xix]– مجمع اللغة العربية:المعجم الوجيز ،وزارة التربية والتعليم ،١٩٩٣،ص١٢٥.

[xx]– يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دار الأمل للنشر، عمان، ٢٠٠٨م، ص٢٢.

[xxi]– المركز الوطني لضمان جود واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المصطلحات والمفاهيم، ليبيا، ٢٠١٠، ص ١٠.

[xxii]– سماح زكريا محمد، متطلبات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على جامعة بنها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١١م، ص ٢٣.

[xxiii]– محمد صبري حافظ، السيد محمود البحيري، اتجاهات معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٩١.

[xxiv]– محمد محمد عباس، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام، المنتدى الثاني للمعلم رؤية جديدة نحو تطوير أداء المعلم، كلية التربية الأساسية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٩م، ص٤.

[xxv]– إقبال زين العابدين درندري وطاهرة هوك، دراسة استطلاعية لآراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات تطبيق عمليات التقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية (جستن)، القصيم ٢٨–١٤٢٨\١٤٢٩هـ، ٢٠٠٧م، ص٨.

[xxvi]– مجموعة من الباحثين، جامعة مؤتة، معايير ضبط جودة التعليم العالي، الأردن، ٢٠١٠م، ص ص٥–٦.

[xxvii]– عبد الراضي المراغى، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ص٢٤–٢٦.

[xxviii]– إبراهيم محمد فارس، وآخرون، مدخل علم الجودة، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ص١٨.

[xxix]– الهلال الشربيني الهلالي واحمد البهي السيد، معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي دراسة للواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، من بحوث مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي (الواقع والمأمول)، المؤتمر السنوي العربي الرابع، كلية التربية النوعية بالمنصورة، مطبعة جامعة المنصورة ، مصر، المنعقد في الفترة من ٨–٤ إبريل ٢٠٠٩م، ص٣٤٣.

[xxx]– سماح زكريا محمد، مرجع سابق، ص٣٠.

[xxxi]– دينا على حامد أحمد، الاعتماد المهني للمعلم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة دراسة تطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م، ص١٢١.

[xxxii]– بدر سعيد الأغبري، تصور مقترح في إعادة هيكلة كليات التربية في الجامعات اليمنية، منشورات الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، اليمن، ٢٠٠٧م، ص١٢.

[xxxiii]– حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٦.

[xxxiv]– ناهد عز الدين، " دور المؤسسة الجامعية– وضع الأهداف أم تنفيذ السياسيات"، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المجلد ١، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة الفترة ١٤–١٧ فبراير٢٠٠٥م، ص٤٤١.

[xxxv]– حسن محمد حسان وآخرون، التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص١٣٧.

[xxxvi]– أحمد محمد هلالي، عولمة التعليم الجامعي، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢م، ص٤١.

[xxxvii]– جميل سالمي، تطور دور الدولة في تنظيم وإدارة ضمان الجودة، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٧/١/٧م، http://tertiaryeducation.org/

[xxxviii]– عبد الناصر أنيس عبد الوهاب، تصور مقترح لتقويم الاداء الاكاديمي وضمان الجودة والاعتماد لبرامج لبرامج إعداد المعلم ،مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة، ع (٥١)، يناير ٢٠٠٧ ، ص ص ٧٦-٧٧.

[xxxix]– صالح أحمد عبابنة، في ظلال الخطة الإستراتيجية للجامعة الأردنية: جودة أداء كلية العلوم التربوية في ضوء معايير "إنكيت"، جزء من ورقة العمل المقدمة لمؤتمر التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي "جدلية الإطار وفاعلية المضمون"، الأردن، في الفترة من ٢٨-٢٩/٥/٢٠١٤م، ص٨.

[xl]– صلاح الدين محمود علام، التقويم التربوي المؤسسي أسسه ومنهجياته وتطبيقاته في تقويم المدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٨٤.

[xli]– طارق عبد الرؤوف، الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي في التعليم ،الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر ،القاهرة ،٢٠١٤، ص ٣٥٥.

[xlii]– عبد الرحمن بن أحمد صائغ، الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية مع إشارة خاصة للتجربة السعودية، المؤتمر العربي الثاني بعنوان: تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة، المنعقد في القاهرة، مايو ٢٠٠٧م، ص٥٢.

[xliii]- William D. Mcclincy, Instructional Methods For Public Safety ,jones Barther Learning International,U.S.A,1995,p.43

[xliv]– رشدي أحمد طعيمة، دليل الاعتماد وضمان الجودة لجامعات العالم الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو)، اتحاد جامعات العالم الإسلامي، ٢٠٠٧م، ص ٢٦.

[xlv]– رضا إبراهيم المليجي ومبارك عواد البرازى، الجودة الشاملة والاعتماد المؤسسي رؤى مستقبلية لتحقيق جودة التعليم في عصر المعلوماتية ،عالم الكتب ،القاهرة، ص٢٢٣.

[xlvi]-Peterson's, Nursing Programs,16th edition American Association of Colleges of Nursing, U.S.A, 2011, P.10.

[xlvii]– سوسن شاكر مجيد الجودة ، والاعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠٧م، ص ١٥١.

[xlviii]-Pope ,R, Evaluation of the Implementation of The Quality Assurance Framework and Standards for Approval of Higher Education Institution and Programs ,Educational policy, vol.8. No.2, 2002, p.128.

[xlix]– محمد إبراهيم عطوه مجاهد والمتولي إسماعيل بدير، الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على كليه التربية، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ص ٦٧-٦٨.

[l]–Robert J. Yinger ,The Promise of Education, Journal of Education For Teaching,Vol.31, No4 November2005, pp.307-310.

[li]-National Council Accreditation of Teacher Education, professional Standards for the Accreditation of Schools, Colleges and Departments of Education, Washington. D. C, USA, 2006, p.3.

[lii]-U.S Department of Education, Education USA ,Understanding U.S. Accreditation, Available at:https://education,state.gov/ understanding- us-accreditation-0,accessed on 5-4-2018.

[liii]-Beno, Barbara, the Role Student Learning Outcomes in Accreditation quality Review ,New Directions for Community Colleges No 126,Summer2004,pp.65-72.

[liv]– سوسن شاكر مجيد، ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية، مرجع سابق، ص ٩.

[lv]- Judith S. Eaton, An Overview of U.S. Accreditation,op.cit,p.4

[lvi]-Accreditation is a Process of External Quality Reviewhttp:// www.chea.org/4DCGI/cms/review.html?Action=CMS_Document&DocID =48&MenuKey=main#how.متاح بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٠

[lvii]– سعيد إسماعيل علي، " تجديد العقل الجامعي"، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، التعليم الجامعي العربي آفاق الإصلاح والتطوير، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس القاهرة الفترة ١٨–١٩ ديسمبر ٢٠٠٤م ، ص١٨٤.

[lviii]– حسن حسين البيلاوي وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد– الأسس والتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٦ ، ص٢٥٨.

[lix]– بيومي الضحاوي ونهى العاصي، مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الامريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والافادة منها في مصر ، مجلة التربية المقارنة والدولية ، العدد السادس ديسمبر٢٠١٦م ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. موقع الجمعية site:www.esceea.com.

[lx]– رئاسة الجمهورية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الصادر في ٢٤ يناير ٢٠٠٧م، القاهرة ، ص ص٢–١٤.

[lxi]– ناهد بهجت محمد مرسي ، تطوير الادارة المدرسية في مصر في ضوء الفكر الاداري المعاصر ومعاير الهيئه القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية المقارنة والادارة التعليمة ، كلية التربية ، جامعة بنها ،٢٠١٤،ص٩٥.

[lxii]– كمال إمام كامل، التجربة المصرية في الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، المؤتمر السنوي الثالث عشر: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجزء الأول، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف من٢٤-٢٥ يناير ٢٠٠٥م، القاهرة، ص٩٤.